العرب
السبت 2021/11/13
السنة 44 العدد 12239

طرابلس تجسّد المشهد الأشد فقرا في حوض المتوسط

مواد الإطعام تنقذ العائلات من الجوع في شمال لبنان المهمّش

جائحة الفقر تتمدد في لبنان

استفحل الفقر في لبنان في غضون عام واحد ليطول نحو أربع وسبعين في المئة تقريبا من مجموع السكان البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة، واضطرت عائلات للمرة الأولى في حياتها إلى بيع ممتلكاتها من أجل الحصول على لقمة تسدّ الرمق، فيما لجأت عائلات أخرى إلى الموائد الخاصة التي انتشرت في مدن لبنان وتعتمد على جمع التبرعات لإطعام الفقراء الذين يتزايد عددهم يوما تلو الآخر.

طرابلس (لبنان) - بعد الانتظار بصبر في الطابور، مدت أم مصطفى حاويتين بلاستيكيتين لمتطوع في مطبخ الحساء لأخذ حصّتها من الأرز والخضر المطهوّة. وتلك هي الوجبة الوحيدة التي تتناولها الأم العزباء العاطلة عن العمل وأبناؤها الثلاثة في ذلك اليوم.

وقالت الأم البالغة من العمر أربعين عاما، وهي تشير إلى مطبخ الحساء في الهواء الطلق في مينا الساحلية الواقعة على طول الحواف الشمالية الغربية لمدينة طرابلس الأكثر فقرا في لبنان "أنا مفلسة ومدانة بالفعل. لذلك، آتي إلى هنا كل يوم فقط للحصول على ما يكفي من الطعام منذ العام الماضي".

وكانت ترتدي قناعا طبيا مستعملا وممزقا. وطلبت استخدام كنية "أم مصطفى" بدلا من اسمها الكامل. وقالت لمؤسسة تومسون رويترز "كانت مينا جميلة جدا. والآن مزقها الفقر والبطالة".

وفي الأسبوع الماضي، زار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان أوليفييه دي شوتر، طرابلس في إطار بعثة لتقصي الحقائق في لبنان الذي صنف البنك الدولي انهياره الاقتصادي بأنه من الأسوإ منذ الثورة الصناعية. وكان دي شوتر قد عمل سابقا مقررا خاصا معنيًا بالحق في الغذاء، وكانت رحلة لبنان هي الثانية له فقط بعد أن حقق في الفقر في أوروبا.

وتحولت طرابلس إلى المدينة الأكثر فقرا على طول ساحل البحر المتوسط بأكمله بعد الترحيب بها باعتبارها القوة الصناعية في البلاد، وتدهورت حالتها حتى قبل اندلاع الأزمة الحالية، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وقال دي شوتر لمؤسسة تومسون رويترز إنه سمع شهادة "مؤثرة" خلال رحلته اليومية. واعتبر "هذه المدينة تعبيرا مختصرا عن لبنان ككل، في محاولتها لعلاج ندوب الحرب الأهلية والعيش في علاقات متناغمة عبر المجتمعات على الرغم من الأزمة الاقتصادية". وأكد أنه يراقب "تأثيرات الأزمة على هذه العلاقات بين الطوائف. وتبقى طرابلس مكانا تجب مراقبته بعناية شديدة".

أعداد متزايدة

قلة هم الذين يمكنهم تتبع تراجع طرابلس عن كثب مثل روبرت أيوب، الذي أسس مطبخ مائدة المحبة للحساء الذي كان بمثابة محطة دي شوتر الأولى في المدينة الشمالية.

وتوقفت مصفاة النفط في المدينة عن العمل وكذلك خط السكة الحديدية الذي يربطها شمالا بسوريا وجنوبا ببقية لبنان. وأدى تدفق اللاجئين السوريين الفارين من الصراع المجاور إلى التنافس على الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية.

وفي عام 2018، التقى أيوب بزميل عمل سابق لهيئة الموانئ بطرابلس، وفي ذلك الوقت بلغ معدل الفقر الحضري في طرابلس 58 في المئة، وفقا للأمم المتحدة، مما يعني أن كل مقيم آخر يعيش تحت خط الفقر.

وقال أيوب، الذي افتتح على الفور مائدة المحبة لتقديم حوالي 45 وجبة مجانية يوميا، معظمها لزملائه السابقين الذين تحولوا إلى جامعي نفايات "انقلبت حياة زميلي رأسا على عقب، وكان يبحث في القمامة للعثور على مواد قابلة لإعادة التدوير لبيعها".

> مائدة المحبة الملقبة بشبكة الأمان الأخيرة ضد فقر الغذاء توزع نحو سبعمئة وجبة غذاء يوميا على الفقراء

وكانت أقل من ثلاثة أرباع الأسر في طرابلس تأكل ثلاث وجبات في اليوم حتى قبل الأزمة، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، التي حددت أن هذا هو أدنى معدل في لبنان.

تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الأزمة الاقتصادية في البلاد، حيث فقدت الليرة أكثر من 90 في المئة من قيمتها وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تزيد عن 600 في المئة، وفقا لبرنامج الغذاء العالمي.

وتوزع مائدة المحبة الآن 700 وجبة، وهي خدمة أطلقت عليها الأمم المتحدة "شبكة الأمان الأخيرة ضد فقر الغذاء". ومع ذلك، لا يعرف أيوب المدة التي يمكنه الصمود فيها ويخشى أن تطول قائمة انتظار الطعام المجاني.

ويعتمد المطبخ على التبرعات، ويقول أيوب إن زبائنه يبيعون آخر بضائعهم، من أسطوانات الغاز الفارغة إلى الغسالات إلى السجاد، لتوفير الكهرباء أو الماء.

وتابع "ماذا يفعل هؤلاء الأشخاص بعد أربعة أو خمسة أشهر؟ باعوا خواتم زفافهم وقطع المجوهرات الذهبية بالفعل منذ وقت طويل. كم عدد الذين سنكون قادرين على استضافتهم في الأشهر المقبلة؟"

ويقع حي التنك على بعد بضع مئات من الأمتار فقط، وهو منطقة من أكواخ يتنافس فيها العديد من السكان على الخردة لكسب لقمة العيش.

وتوفر شبكة الكهرباء الحكومية ساعتين فقط من الكهرباء في اليوم، لذلك دفع السكان القادرون ثمن مولد خاص للحصول على طاقة كافية لإشعال جهاز تلفزيون أو عدد قليل من المصابيح.

وقال أحمد عياش 30 عاما، الذي يعيش في كوخ من غرفة واحدة مع زوجته وطفله الصغير "لا أستطيع شراء مولد كهربائي لتعويض الفارق".

ويبحث عياش عن الخردة على طول الساحل من الساعة الرابعة صباحا حتى الواحدة ظهرا، ثم مرة أخرى من الساعة التاسعة مساء حتى الثانية صباحا، ويكسب حوالي 50 ألف ليرة لبنانية يوميا، أي ما يعادل 2.40 دولار.

ويجلب المد والجزر أي شيء من الزجاجات البلاستيكية إلى ألواح الخشب.

وتنتشر المناطق العشوائية في جميع أنحاء طرابلس، وتقدم مساكن دون المستوى للفئات الأكثر ضعفا في حي التنك ومنطقة المنكوبين ووادي النحلة، وكلها زارها دي شوتر ومر بالسكان الجالسين في الظلام في أكواخ من غرفة واحدة.

وتُدعم الحاشيات المبللة في وضع عمودي حتى تجف بعد عطلة نهاية أسبوع ممطرة، وكل هذا قبل حلول الشتاء الرطب في لبنان.

أوليفييه دي شوتر

طرابلس تختصر محاولة لبنان علاج ندوب الحرب الأهلية

خالد أبوإسماعيل

ما تشهده باقي أنحاء البلاد يتضخم في طرابلس

وفي تقريره لعام 2017، قال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إن الحاجة إلى الإسكان الاجتماعي "لم تكن في أي مكان على الصعيد الوطني أكبر مما هي عليه في منطقة طرابلس الحضرية"، لكن الأحياء لم تشهد سوى القليل من الاستثمار أو لم تشهد أي استثمار على الإطلاق.

الفقر والثراء

ومع ذلك، فإن بعض أثرياء لبنان يأتون أيضا من طرابلس. وتضم قائمة فوربس للأثرياء لعام 2021 ستة مليارديرات من لبنان. وينحدر الزعيمان الأولان (رئيس الوزراء نجيب ميقاتي وشقيقه طه ميقاتي) من طرابلس ويملكان عقارات في منى بالقرب من مطبخ الحساء وحي التنك.

وبعد الحرب الأهلية في لبنان، تدفقت الاستثمارات على بيروت وضواحيها لكن المناطق الشمالية "الهامشية" أهملت، كما أوضح أديب نعمة الخبير المحلي في شؤون الفقر والتنمية، الذي قضى أكثر من عقد في الأمم المتحدة.

وقال "هذه ليست مدينة ذات جيوب فقيرة مثل بيروت. إنها مدينة فقيرة بها جيوب ثرية".

وأوضح خالد أبوإسماعيل رئيس قسم التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، أن طرابلس كانت عرضة بشكل خاص للدمار الذي أحدثته الأزمة المالية في لبنان. وأكد أن ما تشهده أنحاء البلاد يتضخم في طرابلس.

وقلة من سكان طرابلس فقط يؤمنون بالمستقبل. فعندما أخبر دي شوتر مجموعة من الرجال والنساء أنه سيحمل مخاوفهم إلى الحكومة، سخر الكثيرون منه. وسأل أحدهم "ما رأيك لو تأخذنا معك عندما تغادر؟".

الدول الكبرى منشغلة بنفسها ولا مجال لحلّ جماعي لأزمة التضخم

واشنطن - أدت جائحة فايروس كورونا وما أحدثته من صدمة في سلاسل الإمداد واضطرابات في سوق العمل، إلى نقص في البضائع وارتفاع معدلات التضخم في أغلب دول العالم، في وقت تبدو فيه الدول الكبرى منشغلة بحلّ مشكلاتها الاقتصادية الداخلية ولا تلتفت إلى غاية الآن نحو بقية العالم أين ترتفع الأصوات محذرة من ارتفاع سريع وغير مسبوق في الأسعار سيضاعف من حدة الأزمات الاقتصادية.

ويرى محللون أنه من الواضح أنه لن يكون هناك حل جماعي لأزمة التضخم العالمية، حيث ستحاول كل دولة إيجاد مخرج لها منها بعيدا عن حسابات واحتياجات الدول الأخرى.

ويقول المحلل الاقتصادي الأميركي دانيال موس في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء إنه عندما يتعلق الأمر بالارتفاع السريع لمعدلات التضخم في العالم حاليا، لا يمكن الاعتماد على تحرك حاسم من جانب أهم اقتصادين في العالم وهما الولايات المتحدة والصين. فكل دولة من الدولتين تجد نفسها أسيرة في فخ خيارات سياساتها وأولوياتها المحلية الخاصة. كما أن أيّا من الدولتين لا تبدو مستعدة للتحرك بقوة لوقف زيادة الأسعار.

وبالنسبة إلى هؤلاء الذين ما زالوا متمسكين بفكرة أن موجة التضخم الحالية مؤقتة وأنها بمثابة فترة راحة مقبولة بعد سنوات من التضخم المنخفض، تقول الأرقام والبيانات الاقتصادية الأخيرة عكس ذلك. فأسعار الجملة في الصين سجلت خلال الشهر الماضي أكبر ارتفاع لها منذ 26 عاما، كما ارتفعت أسعار المستهلك. في الوقت نفسه أعلنت وزارة العمل الأميركية عن ارتفاع أسعار المستهلك بأسرع وتيرة لها منذ 1990، وبما يتجاوز توقعات خبراء الاقتصاد.

وشهدت بعض الدول دعوات وتحركات لمطالبة الحكومات باستراتيجيات واضحة لمواجهة التضخم، حيث طالب المجلس الاستشاري الاقتصادي للحكومة الألمانية البنك المركزي الأوروبي بتوضيح كيف سيكبح جماح سياسته النقدية فائقة المرونة في ظل ارتفاع معدلات التضخم. ومن المتوقع ارتفاع معدل التضخم في ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا عن المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي الأوروبي خلال العام المقبل.

ويقول دوس إن المشكلة هي أن الحل الذي تعرفه أغلب البنوك المركزية لمشكلة التضخم المرتفع وهو زيادة أسعار الفائدة، لا يبدو هذه المرة حلا مناسبا في ظل التداعيات الاقتصادية لجائحة فايروس كورونا المستجد. فحتى أشد المنتقدين للسياسات النقدية المرنة الممتدة يقولون إن المسؤولين عن السياسة النقدية لديهم وصفة مجربة وحقيقية.

ولا تستطيع البنوك المركزية، على الأقل في الولايات المتحدة وأوروبا، المغامرة بقبول مستويات التضخم الجامحة ومخاطر العودة إلى أيام السبعينات السيئة، عندما دفعت أسعار النفط العالية أسعار المستهلك في تلك الدول إلى مستويات قياسية، وما كان لذلك من تداعيات اقتصادية. أما في الحالة الصينية، فإن معدلات التضخم المرتفعة تهدد بإهدار جزء كبير من الازدهار والاستقرار الاقتصادي الذي حققه الانفتاح الاقتصادي الذي قاده الرئيس الصيني الأسبق دينج سياو بينغ في ثمانينات القرن العشرين.

وبحسب ورقة بحثية نشرها بنك الاحتياط (المركزي) الأسترالي، فإنه رغم كل ما يقال عن الحرب الباردة بين بكين وواشنطن، تمضي تجربة التضخم في الصين على خطى النموذج الغربي.

وتخشى الصين على النمو الاقتصادي الذي تراجع بالفعل مقارنة بمستواه في الربع الأخير من 2019 قبل تفشي جائحة كورونا في العالم. وما بدأ في الصين باعتباره تعافيا اقتصاديا قياسيا خلال العام الحالي، يواجه الآن خطر الانهيار. وقد خفض بنك أوف أميركا مؤخرا توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني خلال العام الحالي من 5.3 في المئة إلى 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وبالتالي فمن المحتمل أن تمضي الصين عكس المنطق السائد، فتخفف سياستها النقدية رغم ارتفاع معدل التضخم، حيث حذر رئيس الوزراء لي كيشيانج من مخاطر الضغط على الاقتصاد بتشديد السياسة النقدية.

دانيال موس

واشنطن وبكين غير مستعدتين للتحرك لوقف زيادة الأسعار

وعلى الجانب الآخر في الولايات المتحدة سيجد مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي) الأميركي أنه من الصعب تشديد السياسة النقدية بسرعة.

ويشدد جيروم باول رئيس المجلس على أنه يجب سحب سياسة التيسير الكمي النقدية قبل التفكير في زيادة أسعار الفائدة. ولمّا كان سحب سياسة التيسير الكمي سيتم تدريجيا، فإنه من غير المتوقع حدوث أي زيادة في أسعار الفائدة الأميركية قبل منتصف 2022. ويميل مجلس الاحتياط إلى التروي في سحب برامج التحفيز الاقتصادي وسياسة التيسير الكمي، لتجنب حدوث موجة هلع بين المستثمرين في أسواق المال كما حدث في 2013.

وفي أوروبا، من غير المحتمل أن تصغي كريستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي للانتقادات الألمانية للسياسة النقدية فائقة المرونة. فرؤساء البنك المركزي الأوروبي اعتادوا منذ تدشين العملة الأوروبية الموحدة على التحذيرات الألمانية من السياسة النقدية فائقة المرونة. ورغم أن البنك خضع في البداية للنفوذ الألماني؛ حيث إن مقره في فرانكفورت، وأول كبير خبراء اقتصاد فيه كان ألماني أوتمار إيسنج أحد المدافعين عن السياسة النقدية المتشددة، لكن هذه الأيام تزايد نفوذ الحمائم الذين يؤمنون بضرورة تبني سياسات نقدية مرنة لتعزيز النمو الاقتصادي كهدف رئيسي.

ويقول المحلل الأميركي إنه رغم أن التضخم المرتفع الآن مشكلة عالمية، فمن غير المستبعد أن تتحرك الدول الكبرى لمواجهته بشكل جماعي كما حدث أثناء انهيار أسواق المال العالمية عام 1985، عندما اجتمع ممثلو الدول الكبرى في فندق بلازا بنيويورك واتفقوا على إعادة ضبط حركة أسواق العملات. فاليوم الظروف المحلية لكل دولة لا تسمح بالتعاطف مع الدول الأخرى المتضررة من التضخم المرتفع، ولا بالتفكير في كيفية مساعدتها.

الأميركيون أولا ثم نلتفت إلى بقية العالم